يومية إخبارية شاملة
الجزائر نيوز

ت.ت: دودو الجزائر نيوز

حسب تقرير أعدته مجموعة "نبني"

هكذا ستصبح الجزائر في آفاق 2020؟!

- نفاد احتياطي الصرف وارتفاع قيمة الديون الخارجية إلى 80 مليار دولار
- فعالية المنظومة التربوية "ضئيلة جدا" ونوعية التعليم متدنية
- قطاع الصحة عاجز عن التكفل بالمرضى والتكيف مع التغيرات الحاصلة

يعكس تقرير لمجموعة "نبني"، صورة سوداوية عن الجزائر في آفاق سنة 2020، في حال استمرارها بنفس الاستراتيجية المطبقة، حاليا، في مجال الاقتصاد والصحة والتربية والتعليم.

سارة بوناب

حذر أعضاء مجموعة "نبني"، التي تضم عدد من الجامعيين والمستثمرين والمجتمع المدني... وغيرهم ممن تبنوا شعار "نبني جزائرنا على أفكار جديدة"، خلال عرضهم للتقرير المتعلق باستشراف وضعية الجزائر في آفاق سنة 2020، أمس، برياض الفتح، من التداعيات السلبية التي ستنجر عن اعتماد الاستراتيجية الاقتصادية المطبقة، حاليا، والتي تركز على قطاع المحروقات والمضي قدما في نموذج اقتصادي يعتبر فيه الريع محركا أساسيا، واعتماد نفس مخططات التنمية في مجال الصحة والتربية والتعليم. أما فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي، فإن العجز عن إحداث قطيعة مع الاقتصاد الريعي والتحول نحو إقتصاد متنوع، سيشكل خطرا على الجزائر التي ستجد نفسها أمام طريق مسدود، خاصة أن توقعات المختصين المبينة على أساس التوجه الحالي تتمثل في استمرار العجز الميزاني، خلال السنوات المقبلة، ما يؤدي إلى إفراغ صندوق تنظيم الواردات في حدود سنة 2018، ونتيجة لذلك سيرتفع العجز الميزاني في مديونية الدولة من 1400 مليار دولار في سنة 2012 إلى حوالي 5000 مليار دج في 2020. أما فيما يخص احتياطي الصرف الذي قدر العام الماضي بحوالي 190 مليار دولار، سيشرع في الانخفاض ابتداء من سنة 2016، ما يؤدي إلى نمو الواردات وانخفاض صادرات المحروقات وبالتالي عجز تجاري هيكلي، وقد ينفد احتياطي الصرف قبل 2025 ما يجبر الدولة على الاستدانة لتمويل العجز التجاري، وهذا ما يتسبب في تجاوز الديون الخارجية التي سددت الدولة معظمها سنة 2005، بلوغ قيمة 80 مليار دولار في سنة 2025، ما ينجر عنه التدحرج إلى مستويات غير مقبولة شبيه بتلك التي سجلت في سنوات التسعينيات.

وأكد الخبراء أنه من خلال مقارنة الجزائر بدول أخرى انطلقت من نفس النقطة منذ 50 سنة، سنجد أن الاقتصاد الجزائري بقي يعتمد، إلى حد كبير، على قطاع المحروقات ولم تسجل معدلات التنمية التي كان ينبغي الوصول إليها، بالنظر إلى الطاقات التي تزخر بها والثروات الطبيعية و الامتيازات

الجغرافية.
وترمي الاستراتيجة الاقتصادية المقترحة من قبل مجموعة ''نبني'' إلى إحداث قطيعة مع نموذج الاقتصاد الريعي وزيادة الناتج المحلي الخام خارج المحروقات بنسبة 50 بالمائة في سنة 2020، لتصل إلى الضعف في سنة 2025، وتكون بذلك المؤسسات الجزائرية قد صدرت سبع أضعاف ما صدرته العام الماضي، ما يسمح بتسجيل لنسبة الصادرات خارج قطاع المحروقات أن تصل إلى 4 بالمائة سنة 2020، و9 بالمائة سنة 2025، بعد أن كانت لا تتعدى نسبتها سنة 2012 3 بالمائة، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض مستويات البطالة إلى 8 بالمائة، ولبلوغ هذا الهدف لابد من اعتماد نموذج جديد للتنمية يرتكز على خمس نقاط أساسية.
ووصف تقرير هذه المجموعة فعالية المنظومة التربوية بـ ''الضئيلة جدا'' ما يعكس الضعف الذي يتجلى، حسب الاحصائيات، في ارتفاع نسبة الرسوب في الطور الإبتدائي التي وصلت إلى 11.29 بالمائة، خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2006 و2009، بينما تجاوزت نسبتها 16 بالمائة في الطور الثانوي، وهي أعلى نسبة تسجل مقارنة بالدول ذات الدخل المماثل أو الأدنى درجة، حيث لا تتعدى نسبة الرسوب فيها 7 بالمائة في الطور الإبتدائي و10 بالمائة في الثانوي، إضافة إلى ذلك تكلفة التخرج باهضة، حيث تقدر بـ 500 بالمائة من الناتج المحلي الخام، موازاة مع ذلك فإن نوعية التعليم منخفضة، علاوة على التفاوت الجهوي. وربط التقرير نسب البطالة العالية بعدم تطابق التكوينات مع احتياجات الاقتصاد، حيث أن 37 بالمائة من المؤسسات الجزائرية تسجل نقص كفاءة الأجراء العاملين بها، خاصة أن نسبة الطلبة المسجلين في الشعب العلمية والتقنية لا تتعدى 35.06 بالمائة، وهو واقع يبعث على القلق ويعكس تدني نوعية التعليم وأداء الجزائر في مجال البحث العلمي والتطبيقي، ويتبين من خلال ذلك أن المنظومة التربوية الحالية لا يمكن الاعتماد عليها لتأسيس اقتصاد معرفة، على الرغم من المصاريف التي تنفقها الدولة على هذا القطاع، والتي تتعدى مصاريف البلدان الأخرى ذات الدخل المتوسط، ويؤكد تحليل هيكل المصاريف بأنه تركز على الجانب الاجتماعي عوض التركيز على مناصب

يمكنها التاثير مباشرة على نوعية التعليم وأداء المنظومة التربوية.
أما فيما يتعلق بمجال الصحة، أكد التقرير أن منظومتها عاجزة عن التكيف مع التغييرات المتزامنة والاعتناء بالمرضى، بحيث يلاحظ زيادة بصفة غير عادية في نسبة وفيات الأطفال التي تقدر بـ 31.3 في الألف، وهذا ما جعل الجزائر تعد من بين البلدان الأخيرة، بالإضافة إلى بروز أمراض معدية وارتفاع نسبة الأمراض المزمنة والمكلفة التي تستدعي التكفل الجيد بالمواطن، عدم المساواة بين الجزائريين في الاستفادة من العلاج، وبالرغم من الأموال الموجهة لهذا القطاع لا تزال فعالية هذه المنظومة ضعيفة، إلى جانب تدني نوعية الخدمات. كما أن غياب استراتيجية لإنتاج وصناعة الأدوية يزيد من تعقيد هذا الوضع.
واعتبر أعضاء هذه المجموعة، أن العجز في الانتقال من اقتصاد الريع إلى اقتصاد تنموي، يكمن في نمط تسيير المؤسسات الذي لا تتوازى تحفيزاته مع المصلحة الجماعية نتيجة نقص الشفافية واستقلالية المؤسسات، حيث تعتبر الجزائر من بين الدول الأقل شفافية في العالم، كما تبينه المعايير القياسية الدولية، في ظل التعتيم الذي يميز تسيير المؤسسات، إلى جانب وجود مؤشرات أخرى ذات الصلة بنقص الشفافية ودرجة الفساد وفعالية الدولة. ففي مجال شفافية الميزانية تصنف الجزائر في المرتبة الأخيرة، حسب مؤشر ''OBI''، وتحتل ذيل الترتيب في تصنيف الدول من حيث الشفافية في تسيير الأموال العمومية الموجه للاستثمار. وبالتالي يعد أداء الجزائر الأضعف مقارنة ببقية الدول، ما جعلها، حسب مؤشر البنك الدولي، تصنف في المرتبة 18 سنة 2010. وفي مجال نوعية التنظيم العمومي ينذر أداء الجزائر بالخطر -حسب تقرير هذه المجموعة - لأنه في تراجع مستمر منذ سنة 2005، والدليل على ذلك أن الجزائر احتلت المرتبة 11 على السلم المعتمد من 1 إلى 100 ونتيجة هذا الاداء الضعيف في مجال الحوكمة استفحلت الرشوة وتوطدت، وفقا لمؤشر منظمة الشفافية الدولية، التي صنفتها من بين البلدان التي تسجل بها أعلى نسبة في العالم.

يومية إخبارية شاملة
الجزائر نيوز

عياط مبروك عضو مجموعة "نبني" لـ "الجزائر نيوز":

اقتصاد الجزائر سيكون في خطر بحلول سنة 2020

يرى الدكتور مبروك عياط المختص في علم الاقتصاد وعضو مجموعة "نبني" في حديثه لـ "الجزائر نيوز"، أن الاقتصاد الجزائري سيكون معرضا للخطر في آفاق سنة 2020 نظرا لاعتماده على موارد طاقوية آيلة للزوال.

حاورته: سارة. ب

هل يمكنكم الحديث عن نتائج التقرير الذي أنجزته مجموعة "نبني"؟

تم إعداد التقرير بناء على دراسات أجريت بشكل جماعي، لأن هذه المجموعة ترحب بمساهمة كل المستثمرين والراغبين في دعم مبادرتها التي ترتكز على إشراك المجتمع المدني في بناء وخدمة الوطن، ورغم المجهودات المبذولة من قبل الحكومة، هناك عدة مسائل وقضايا يجب أخذها بعين الاعتبار، لأنه بحلول سنة 2020 هناك خطر يهدد الاقتصاد الجزائري، صحيح أننا نعيش في بحبوحة مالية، لكن هذه الحالة لن تستمر ولا شيء يمنع من تكرار أحداث سنة 1988 المرتبطة بالفوضى التي عرفتها الجزائر.

قلتم أن الاقتصاد الجزائري في آفاق 2020 سيكون في خطر، هل يمكن أن توضح لنا المقصود بذلك؟

بالتأكيد، أردت أن أقول إن اقتصادنا اليوم يرتكز على قطاع المحروقات، لكن الخطر الذي يهدده هو عدم التحكم في سعر البترول الذي يمكن أن ينخفض إلى أدنى المستويات دون أن نتمكن من إحداث أي تغيير، كما أن مخزون الجزائر من هذه المادة سينفد في ظرف 3 سنوات، وبالتالي ستجد الجزائر نفسها في طريق مسدود وستكون عاجزة حتى عن دفع أجور موظفيها في مختلف القطاعات.

من خلال الدراسة التي أعددتها مع أعضاء هذه المجموعة، وضعنا عدة احتمالات أو بالأحرى سيناريو للخروج من هذا الوضع والرفع من مستوى الإنتاج الخام بعيدا عن قطاع المحروقات.

في اعتقادكم، ما هي الحلول المقترحة لتفادي هذا الخطر؟

لابد من إحداث قطيعة مع الاقتصاد الذي يرتكز على الريع والاهتمام أكثر برفع مستوى الإنتاج المحلي الخام، وبالطبع هذه العملية تستدعي تبني سياسات جبائية وميزانية طاقوية تقلص من الاعتماد على المحروقات، إلى جانب توفير مناخ استثمار أكثر جاذبية.

هل تعتقدون أن إعادة النظر في النظام الجبائي تسمح بالانتقال من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد تنموي؟

بالطبع، سيسمح اعتماد الجباية المحلية واستحداث مصادر جديدة لها وتوسيع وعاء الضرائب والرسوم خاصة منها العقارية وعصرنة أدوات جمع الرسم على لقيمة المضافة بذلك، لكن هذا الإجراء لوحد لابد أن يكون مرفقا بإجراءات أخرى تم اقتراحها من قبل المجموعة تشكل نموذجا جديدا للتنمية الاقتصادية.

يومية إخبارية شاملة
الجزائر نيوز

مزياني ذو الفخار عضو مجموعة "نبني" لـ "الجزائر نيوز":

ضعف خدمات قطاع الصحة راجع إلى الإستراتيجية المعتمدة

يؤكد الدكتور ذو الفخار مزياني عضو مجموعة "نبني" في حديثه لـ "الجزائر نيوز" أن أسباب تدني خدمات القطاع راجعة إلى الاستراتيجية المعتمدة في قطاع الصحة التي لا تولي الأهمية للمواطن.

من خلال الدراسة التي تم إعدادها من قبل أعضاء مجموعة "نبني" التي تضمنها التقرير الذي وصف خدمات هذا القطاع بالضعيفة جدا، ما هي الأسباب التي تؤدي إلى ذلك؟

الخلل يكمن في الاستراتيجية المعتمدة في قطاع الصحة حاليا والتي لا تأخذ بعين الاعتبار المواطن كعنصر أساسي، وبالتالي نلاحظ أن مبدأ المساواة في الاستفادة من الخدمات الصحية ينعدم تماما، والدليل على ذلك أن المنطقة الجغرافية والمستوى الاجتماعي وغيرها من المعايير تلعب دورا في الاستفادة من خدمة صحية جيدة، وبالتالي يفترض أن نضع المواطن في صلب الاستراتيجية المسطرة لتسيير هذا القطاع.

تحدثتم عن مبدأ عدم المساواة بين المواطنين، ألا تعتقدون أن هذا دليل على أن التغطية الصحية بالجزائر غير كافية؟

صحيح، لكن هناك العديد من الثغرات، ومن خلال مقارنة الجزائر بـ 15 دولة من دول إفريقيا وتركيا، وهي الدول التي كانت في نفس مستوى الجزائر سنة 1962 من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، نجد أن الجزائر في مراتب لا بأس بها، لكن عند مقارنتها بالدول المتقدمة، نجد أن وتيرة النمو التي عرفها هذا القطاع غير كافية بالنظر إلى الأموال المخصصة لهذا القطاع الذي يعد من بين أهم القطاعات الحساسة التي يرتكز عليها تقدم الدولة، وبالعودة إلى أرض الواقع نجد أن فعالية أداء قطاع الصحة ضعيفة جدا.

هل تعتقدون أن هذا الضعف له صلة بنمط التسيير المعتمد؟

الخلل يكمن في المنهجية المعتمدة في تسيير الشأن الصحي بالجزائر، كما أن مسألة التنظيم تلعب دورا هاما في تحسين مردودية الأداء، ولتجاوز هذا الإشكال والنهوض بهذا القطاع، قدمنا مجموعة من الاقتراحات التي تشكل بالنسبة لنا حلولا للمشاكل التي تعرفها المنظومة الصحية.

فيما تتمثل هذه المقترحات؟

هناك تقريبا أكثر من 50 مقترحا، لكن الأهم والذي نريد التركيز عليه هو اعتماد مبدأ التقويم المستمر للسياسة المعتمدة وفقا لما يسمح بمعالجة المشاكل المطروحة وتجاوزها قصد الرفع من نوعية الخدمات الصحية وتحسينها في ظل مواجهة هذا القطاع لأمراض، يمكن القول عنها، إنها منسية على غرار السل والربو وأمراض أخرى تعرف بأمراض العصر وهي أمراض مزمنة مثل تصلب الشرايين والسرطانات، وهذا ما يدفعني إلى القول إن قطاع الصحة في مفترق طرق.

سألته: س.ب